بسم الله الرحمن الرحيم

رؤية إسلامية نحوالتنمية

د/كمال توفيق حطاب
أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك
جامعة اليرموك / الأردن
2005

الكلمات الدالة : تنمية ، رؤية إسلامية ، نظريات التنمية ، المنهج ، نماذج إسلامية

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح مفهوم التنمية بأبعاده المختلفة ، وعلاقة هذا المفهوم بتحقيق التقدم والاستقرار والرفاه على مستوى الأمة الإسلامية .

وتفترض هذه الدراسة أن مفهوم التنمية النابع من ثقافة الأمة وتراثها وأصولها الفكرية والفلسفية وعوامل التجديد الحضاري المعاصرة هو الذي يقود إلى التقدم والاستقرار وتحقيق الرفاه في كافة جوانب الحياة .

ولتحقيق هدف هذه الدراسة فقد تم التركيز على اختبار مفهوم التنمية السائد في الفكر الاقتصادي الوضعي ، ثم دراسة نظريات التنمية الاقتصادية وأبعادها الثقافية ومدى ملاءمتها لظروف وأوضاع البلدان النامية في ضوء المعايير والعوامل الثقافية للبلدان الإسلامية .

وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن فصل الأمة عن ثقافتها وعقيدتها ، وبالتالي فإن نظريات التنمية المستوردة لا يمكن أن تستفيد منها الأمة الإسلامية ما لم تكن متفقة مع الأصول الثقافية والعقدية للأمة .

مقدمة :

لا بد من التأكيد في البداية على أن الإسلام لا يمانع من الاستفادة من كافة أشكال ووسائل وأدوات التقدم ، بل إنه يحث على الأخذ بكل ما من شأنه أن يزيد من تقدم المسلمين وقوتهم ، قال تعالى " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة " (الأنفال ، 60) . فهو أمر يفيد الوجوب ، وفي ظل قوله – صلى الله عليه وسلم " أنتم أعلم بأمر دنياكم "[1] يمكن للمسلمين أن يتملكوا كافة أسباب القوة المادية العلمية والعملية ، وفي هذا الإطار فإن المجال مفتوح للمسلمين من أجل تحقيق التنمية وزيادة التقدم .

ولكن هذا الكلام لا يعني أن يخضع المسلمون لشروط التنمية الغربية المقترحة من قبل المنظمات والصناديق الدولية دون أدنى تمحيص أو نظر .. كما لا يعني أن تقع الدول الإسلامية فريسة وضحية للقروض الدولية التي تزيد في تخلفها وتأخرها بدلا من زيادة التنمية والتقدم .

إن واقع الدول الإسلامية في الوقت الحاضر يشير بوضوح إلى فشل خطط وبرامج التنمية التي طبقتها الدول الإسلامية على مدى نصف القرن الماضي ، فهذه الدول قد تفاقمت مديونياتها ، وتزايدت أعداد الفقراء والمحرومين فيها .. بحيث أصبحت في مجموعها ضعيفة ذليلة مهينة ، لا وزن لها ولا قيمة ، فهل تحتاج خطط التنمية إلى المزيد من الوقت لتحقيق أهدافها في المجتمعات

الإسلامية ؟ أم تحتاج إلى التطوير والتعديل بما يتفق وظروف وثقافة هــذه المجتمعــات ؟ أم إن للأمة الإسلامية ثقافتها وتراثها ونظرياتها الخاصة بها ؟

ما هو الأسلوب الإسلامي لتحقيق التنمية والاستقرار والتقدم ؟ هل يمكــن أن تصــلح منــاهج التنمية المعاصرة للدول الإسلامية ؟ هل يمكن أن تحقق التنمية أهدافها على المستوى القطري أو الإقليمي أم لا بد أن يكون ذلك على مستوى الأمة الإسلامية ؟ هذه هي أهم النقاط التي يحاول هذا البحث الإجابة عليها ،وسوف يكون ذلك في المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي .

المبحث الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث : الاتجاهات والمعايير الحديثة في التنمية .

المبحث الرابع : المنهج الإسلامي لتحقيق التنمية .

المبحث الخامس : نماذج إسلامية للتنمية .

المبحث الأول : مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي

تعتبر التنمية الاقتصادية أهم أشكال التنمية المعاصرة ، وبالرغم من أهمية الأشكال الأخــرى للتنمية كالتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية ، إلا أن التنمية الاقتصادية شكلت خــلال القــرن الماضي محور اهتمام الحكومات والاقتصاديين في العالم .. ويبدو أن التنمية الاقتصــادية ومــن خلال تطور مفهومها في الفكر الاقتصادي أصبحت من المفاهيم الشاملة التي يندرج تحتها العديد من مؤشرات التقدم والاستقرار .. وفي هذا المبحث نحاول استعراض تطور مفاهيم التنمية فــي الفكر الاقتصادي ، وذلك في المطلبين التاليين :-

المطلب الأول : التنمية لغة واصطلاحا :

مشتقة من نمّى بمعنى زوّد أو كثّر . قال في الصحاح " ونميّت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطبا وذكيتها به " [2] وتعرف التنمية بأنها كل زيادة إيجابية إرادية كمية ونوعية لشيء من الأشياء .[3]

فكلمة زيادة تنفي النقص والهدر والخسارة ، كما أن (إيجابية) يقصد بها الزيادة النافعة الطيبة . أما (إرادية) فللتفريق بينها وبين النمو ، فالنمو زيادة تلقائية تحدث دون تدخل ، أما التنمية فهي زيادة مستحدثة إرادية ، وقد كانت الدراسات الاقتصادية باللغة الإنجليزية تفرق بين النمو growth والتنمية development .

أما (كمية ونوعية) فالزيادة قد تكون في الكمية فقط ، وقد تكون تحسنا في الجودة والنوعية .

المطلب الثاني : تطور مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

لا بد من الإشارة بداية ، إلى أن مصطلح التنمية الاقتصادية من المصطلحات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك في أعقاب التحول العالمي في الفكر الاقتصادي والذي حدث في أعقاب أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929م .

فقبل هذا التاريخ ، ومن خلال كتابات الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك كان المصطلح السائد هو النمو الاقتصادي Economic Growth وكانت عملية النمو الاقتصادي تحدث تلقائيا دون حاجة إلى تدخل الدولة .

أما بعد أن فشل مبدأ التلقائية والحياد بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929 .. فقد اقتنع الاقتصاديون وعلى رأسهم كينز من خلال كتابه " النظرية العامة .. " بضرورة تدخل الدولة لإحداث النمو وتسريعه , وهو المعنى المرادف للتنمية الاقتصادية Economic Development ، حيث عرفها كينز بأنها " زيادة حجم التوظف وامتصاص مزيد من العمال العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى زيادة إنفاق هؤلاء العمال على الاستهلاك وبالتالي تشجيع المشروعات على زيادة استثماراتها في المجتمع مما يزيد من الدخل القومي" [4] .

وبعد كينز وردت تعريفات عديدة للتنمية كل منها يركز على جانب دون آخر من مكونات التنمية ، فالبعض يرى أن عنصر رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية والتقدم الاقتصادي ، في حين تركز دراسات أخرى على أهداف التنمية وتعتبرها زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع ، وزيادة متوسط دخل الفرد ، كما يركز آخرون على خصائص التنمية ويعرفون التنمية بأنها " زيادة في الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج عن طريق إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج تؤدي إلى استخدام أكفأ لعناصر الإنتاج " أو " سلسلة من التغيرات في الطرق والنسب التي تمزج بها عناصر الإنتاج " [5] وقد اعتقد كثير من الاقتصاديين بأن تقدم الفنون

الإنتاجية هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية ، وأن زيادة معدل التكوين الرأسمالي هـو أسـاس عملية التنمية . [6]

ومن جهة أخرى يرى (مايير Meier) أن التنمية الاقتصادية عملية يـزداد بموجبهـا الـدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن ، ويتحقق ذلك عندما تكون زيادة الدخل أكبر مـن زيـادة السكان[7]. بينما يرى (كندلبرجر Kindleberger) أن التنمية عبارة عن الزيادة التي تحدث للنـاتج القومي من السلع والخدمات خلال فترة معينة غالبا ما تكون سنة ، أما آرثر لويس فيرى أن البلد النامي يجب أن يرفع معدل الادخار فيه من 5% إلى 12% من الدخل القومي لكي ينتقـل إلـى مرحلة التقدم [8] .

وقد وجهت انتقادات عديدة لكل تعريف من التعريفات السابقة .. ويعتبر معيار متوسـط دخـل الفرد من أكثر المعايير التي واجهت انتقادات من قبل العديد من الاقتصاديين ، فعلى سبيل المثال رأى بول ستريتن streeten أن هذا المعيار يؤدي إلى قراءة خاطئة للواقع كما أنه يتجاهل عدالـة توزيع الدخل .. فهذا المعيار يخفي التفاوت الحاد في توزيع الدخل بين الأفراد .

ونتيجة لكثرة الانتقادات الموجهة إلى مؤشرات التنمية التقليدية أخذ البعض يدخل في مفهوم التنمية تنمية حاجات الإنسان الأساسية .. ومع ذلك فقد انتقد هذا المعيار بسبب تجاهله تفاوت الدول فـي إمكاناتها التي تؤهلها لإشباع تلك الحاجات ، وكذلك تجاهل البعد البيئي ، الأمر الذي دفع بعـض الباحثين إلى إدخال البعد البيئي في مفهوم التنمية ، فنشأ مصطلح التنمية المستدامة وقصـد بـه التنمية التي تشبع احتياجات الحاضر من غير تهديد لقدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجاتهـا. [9]

ومع ذلك لم يسلم مفهوم التنمية من النقد ، وقد كان من أبرز منتقدي مفهوم التنمية هنري بروتون Bruton في مقالته الرائدة المنشورة في مجلة التنمية العالمية الصادرة في بريطانيـا عـام 1985 بعنوان " البحث عن التنمية الاقتصادية " والتي انتقد فيها بشدة تقليد نظريات التنمية الاقتصـادية الغربية ونماذج النمو المستعارة من الـدول الصـناعية نظـرا لاخـتلاف البيئـة الاقتصـادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة البطالة وتشوه الأسعار ، إضافة إلى ضـعف مسـتويات التعليم والصحة والتي ازدادت سوءا في السنوات الأخيرة .

وللخروج من مأزق التنمية المستوردة قدم بروتون نظريته في البحث عن التنمية مـن خـلال الاعتماد على الموارد الداخلية للبلدان النامية ، وركز على أهمية تعريف التنمية الاقتصادية بحيث يتضمن النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وركز على ضرورة عدم قصر مفهوم التنميـة

الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية مثل زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن لا بد أن يرتكز مفهوم التنمية في كل بلد على منهج تفكير خاص بكل بلد ونابع من تجربة المجتمع وفكرته الشاملة عن الحياة .[10] وفي تطور لاحق لمفهوم التنمية كان لا بد من مراعاة البعد الثقافي في التنمية لكي تحقق أهدافها ، يقول جو ماري شانكر في مقال له عام 1998 فـــي نشـــرة (اكســـبرس) التـــي يصدرها المركز الدولي لمعلومات التنمية (كندا) إن مفهوم التنميــــــــــة لم يعد مقصـــورا الآن على محاولة اللحاق اقتصادياً بالدول الأكثر تقدماً بقدر ما يهتم بالكشف عـــــــن قـــــــدرات الشعوب (النامية) وإمكان استغلال هذه القدرات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمـــــية, ما يعني ضرورة التعرف على ثقافات هذه الشعوب ودراســتها دراســــــــة عميقـــة لفهمهـــا والاسترشاد بها. كما يعنـــــي أن التنمية ذاتها خرجـــــت من نطاق الاقتصار علـــى الاهتمـــام بمشكلات اقتصادية ضيقة محدودة ومحـــــددة والانطلاق إلى مجالات أوسع وأرحـــب يصـــعب تناولها بكفاية مـــن دون الإحاطة الشاملة والدقيقة بتلك الثقافات الوطنية [11]

وتعرف الثقافة وفقا لتايلور بأنها " ذلك الكل المركب المتضـــمن المعرفـــة والمعتقـــدات والفـــن والأخلاقيات والقانون والعرف وغيرها من القدرات والعادات التي اكتسبت بواســـطة الإنســـان باعتباره عضوا في المجتمع " [12]

ومما تقدم يمكن القول بأن مفهوم التنمية هو مفهوم نسبي يرتبط بالظروف والعادات والتقاليـــد والأبعاد الثقافية والبيئية والتقنية ، ويهدف إلى التحسين والتطوير والارتقاء بالمجتمع بما يؤدي إلى الوصول إلى الأهداف المنشودة بيسر وسهولة .

المبحث الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية

مرت مسيرة علم الاقتصاد بمراحل ومدارس اقتصادية عديدة ، وقد كان لكل مدرسة اقتصـــادية مميزاتها وخصائصها ، تبعا للظروف والبيئة التي أحاطت بمفكـــري كـــل مدرســـة مـــن هـــذه المدارس،وقد كان موضوع النمو والتنمية وزيادة الإنتاج من الموضوعات الهامة التـــي ركـــزت عليها معظم المدارس والنظريات الاقتصادية ، وفي هذا المبحث ، نستعرض بشكل موجز أبـــرز نظريات التنمية الاقتصادية وأهم مضامينها ومرتكزاتها والنقد الموجه إليها وذلك في المطلبـــين التاليين :-

المطلب الأول : أهم نظريات التنمية : [13]

النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي :

وتفترض هذه النظرية أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا إذا كان الفن الإنتاجي والتكنولوجي المستخدم يتفوق على الزيادة في أعداد السكان ، وذلك من خلال زيادة معدل التراكم الاقتصادي وزيادة الاستثمارات وارتفاع أهمية التصنيع وانتشار التخصص وتقسيم العمل .. ومن أشهر من قال بهذه النظرية آدم سميث .

النظرية النيوكلاسيكية :

إن عملية التراكم الرأسمالي عملية مستمرة متدرجة يتحقق لها التناسق في داخلها من خلال الوفورات التي تنشأ عن استخدام التكوين الرأسمالي ، خاصة مع توافر الخبرات الفنية والإدارية وسهولة انتقال عناصر الإنتاج والاستقرار السياسي وسيادة المنافسة التامة .

نظرية المنظم (شومبيتر)

وتتلخص في أن دور المنظم يقوم على إحداث قفزات كبيرة تحدث توسعا في النشاط الاقتصادي يليه كساد ينجلي بظهور فرص تقدم فني جديد ينتهزه المنظمون ليحدثوا توسعا جديدا وهكذا .. ومن أمثلة القفزات إدخال أساليب جديدة أو اكتشاف أسواق جديدة أو إنتاج بضائع جديدة .. الخ وقد أشار شومبيتر في نظريته إلى أن عملية التجديد والتقدم التكنولوجي هي أساس عملية النمو الاقتصادي لأنها تزيد معدلات الاستثمار وبالتالي تزيد في معدلات الدخل القومي [14].

نظرية آرثر لويس " التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ذات العرض غير المحدود من العمل غير الماهر" 1962

ويعتبر قطاع الزراعة في هذه الدول هو القطاع الرائد ، ولذلك فإن التنمية تبدأ بالاستثمار في قطاع الصناعة وسحب العمالة الفائضة من الزراعة ورفع أجورها وميكنة الزراعة وتصل التنمية إلى مداها بتشغيل اليد العاملة الفائضة في الزراعة وتحديث الفن الإنتاجي .

نظرية المراحل (روستو) 1960

وهي تعتمد على نظرية قدمها الاقتصاديون الألمان ومفادها أن الاقتصاد القومي يسلك في نموه مراحل انمائية متتابعة على طريق طويل تتحقق التنمية المنشودة في نهايته ، وقد رأى روستو أن المراحل الخاصة بتطور نمو الاقتصاد عددها خمسة وهي نفسها المراحل التي مرت بها بعض الدول الرأسمالية ، وأن كل مجتمع يرغب في التنمية عليه اجتياز هذه المراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة المجتمع التقليدي .

المرحلة الثانية : مرحلة التهيؤ للانطلاق

المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق .

المرحلة الرابعة : مرحلة الاتجاه نحو النضج الاقتصادي .

المرحلة الخامسة : مرحلة الاستهلاك الوفير .

نظرية روزنشتاين رودان (استراتيجية النمو المتوازن)

وتقوم هذه النظرية على عدة افتراضات أهمها : عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة ، ومشروعات البنية الأساسية لا تقبل التجزئة وإنما لا بد من إكمالها معا .. وتتبنى النظرية على إقامة مجموعة كبيرة من المشروعات والصناعات الاستهلاكية المتكاملة ، وفي فترة زمنية واحدة ، بحيث تراعي التوازن المطلوب بين الصناعة والزراعة لتوفير احتياجات السوق المحلية فقط ، لأن التصدير للخارج يواجه عقبات كبيرة .

نظرية نيركسة " الدائرة المفرغة للتخلف " :

وتتشابه أفكار نيركسة كثيرا مع أفكار رودان إلا أنه يتميز بتركيزه على أهمية السوق كمحدد رئيسي للتنمية الاقتصادية ،وفي شرحه لفكرة الدائرة المفرغة للتخلف يؤكد أن انخفاض الدخل الحقيقي ليس إلا نتيجة للإنتاجية المنخفضة ،وهذه بدورها نتيجة لنقص رأس المال، والذي هو نتيجة لنقص الادخار وضعف الحافز على الاستثمار، وهذا يرجع إلى ضيق السوق وانخفاض المقدرة الشرائية على الاستهلاك والذي هو نتيجة لانخفاض الدخل ..

ويؤكد نيركسة على أن المخرج من الدائرة المفرغة للتخلف يكمن في استثمار قدر كبير من رأس المال على جبهة عريضة من الصناعات المختلفة حتى يتسع السوق الكلي .

نظرية هيرشمان (النمو غير المتوازن)

يقترح هيرشمان أن تقوم الدولة بمشروعات استثمارية تحدث اختلالا في التوازن القائم في البنيان الاقتصادي للدولة ، تستحث مبادرات وجهودا فردية للقيام بمشروعات استثمارية تالية تعيد التوازن الذي يؤدي إلى عدم توازن يستحث نموا تاليا وهكذا ..كما يرى هيرشمان أن إيجاد عجز أفضل من إيجاد وفرة لا تستحث نموا في مشروعات الإنتاج بل تفيد منها المشروعات الإنتاجية في زيادة أرباحها فقط ..

وهناك نظريات ومناهج أخرى عديدة للتنمية لا يتسع المجال لعرضها جميعا ، وتختلف هذه النظريات فيما بينها في النقطة التي ينبغي التركيز عليها عند البداية ، كما تشترك معظمها في ضرورة زيادة رأس المال والتكوين الرأسمالي من خلال تحسين الفنون الإنتاجية .

المطلب الثاني : نظريات التنمية في التطبيق:

إن الكثير من نظريات التنمية لم توضع لإحداث التنمية في الدول النامية ، وبالتالي فهي لم تراع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية ومدى اختلافها عن الدول المتقدمة ، وبناء على ذلك فقد فشلت فشلا ذريعا في التطبيق في الدول النامية ، لأنها لم تحترم الإنسان ولم تراع الخصائص النفسية والقيمية التي يتميز بها،كما عملت هذه النظريات على زيادة حدة التفاوت بين الناس من خلال زيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء .

ولعل من أبرز الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أنها تقوم على فروض غير موجودة في الدول النامية ، فمثلا فرضي التوظف الكامل والمنافسة الكاملة لا مجال لوجودهما في ظل انتشار أنواع عديدة من البطالة الإجبارية والمقنعة ، وسيادة الممارسات الاحتكارية ... وكذلك فرض التقدم التكنولوجي المستمر غير متحقق في الدول النامية ، أما فرض سيادة مبدأ الرشد الاقتصادي وسعي الأفراد مستهلكين أو منتجين لتعظيم المنفعة فقد يوجد في بعض الدول النامية ولكن هناك دوافع أخرى تحرك النشاط الاقتصادي كالعوامل الاجتماعية والسياسية وهذه تتفوق في أهميتها على العامل الاقتصادي[15].

ومن جهة أخرى فإن الدول النامية لا تتفق مع الدول المتقدمة في أولوية المشكلات التي تعاني منها ، ففي الدول النامية تقف مشكلة الغذاء ومشكلة الرعاية الصحية وتأمين المسكن والتعليم على رأس المشكلات .. وتستلزم هذه المشكلات تحقيق حد الكفاية للفقراء قبل زيادة الناتج القومي ، وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية لهم قبل النظر في تغيير الفنون الإنتاجية ومعدل التراكم الاقتصادي .

إن معظم النظريات التي سبق عرضها تركز على ضرورة زيادة التراكم الرأسمالي ، ونظرا لأن معظم الدول النامية تفتقد لرأس المال ، فإنه ليس أمامها من وجهة نظر خبراء التنمية سوى الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الغربية .. وهذا هو ما حدث في الواقع ، حيث اعتمدت معظم الدول النامية على القروض الدولية من أجل تنفيذ برامج التنمية ، ولكن هذه القروض لم توجه بشكل مباشر لتنفيذ برامج التنمية ، وإنما كانت تتعرض لسوء الاستخدام نتيجة الفساد الإداري والمالي المستفحل في معظم دول العالم الثالث .

ومن جهة أخرى يمكن القول أن ما قدمته نظريات التنمية الغربية من أفكار وسياسات ، لم يتم الالتزام بها بشكل كامل من قبل السلطات التنفيذية في دول العالم الثالث ، ليس لأنها لا تصلح

للدول النامية .. وإنما بسبب سياسات الهيمنة التي تتبعها الدول الكبرى من خلال المنظمات الدولية .. فمعظم السياسات التي نفذت في هذه الدول كانت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .. ولقد عملت هذه السياسات على تكبيل دول العالم الثالث بديون باهظة لا طاقة لها على سداد فوائدها .. وقد ذهبت معظم هذه الديون إلى تمويل المشروعات الترفية التي تخدم مصالح الدول المتقدمة .. بحيث أصبحت ظروف الطلب في دول العالم الثالث تتبع ظروف العرض في الدول المتقدمة [16].

وقد أكد كبير الاقتصاديين في البنك الدولي والذي يشغل منصب رئيس قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، أكد أن نموذج التنمية في الدول العربية لم ينجح وهو غير قادر على تأمين فرص عمل ، وأضاف بأن الدول العربية بحاجة إلى نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يعتمد على الحد من القصور في الحكم وإدارة التنمية والدفع بالمزيد من مشاركة المرأة وتحسين نوعية المخرجات التعليمية [17].

وهكذا يظهر لنا أن البنك الدولي ما زال مستمرا في برامجه التنموية رغم اعترافه بالفشل في البرامج السابقة ، وهذا يؤكد ما سبق توضيحه من ضرورة الاعتماد على الذات ، ومراعاة الخصائص القيمية والثقافية والعقدية للمجتمعات التي تطبق فيها برامج التنمية .

المبحث الثالث : الاتجاهات والمعايير الحديثة في التنمية :

تعددت آراء الباحثين والخبراء التنمويين حول المؤشرات والمعايير الأكثر أهمية وأولوية للتنمية ، ففي حين أكدت دراسات عديدة على متوسط دخل الفرد ، ومعدل التراكم الرأسمالي ، ودرجة التعقيد الصناعي ، ومدى استهلاك الفرد من البروتين الحيواني ، واستهلاكه من الكهرباء، أكدت دراسات أخرى على أهمية العوامل الثقافية والمهارات البشرية التي تراعي قيمة الإنسان وحريته وكرامته . ومن هذه الدراسات :

نظرية بويك : الثنائية الاجتماعية :

يرى بويك أن غالبية البلدان النامية تعاني من ظروف الثنائية الاجتماعية حيث يوجد أنظمة اجتماعية داخلية وأنظمة اجتماعية مستوردة ، وتعتبر هذه الثنائية أهم أسباب عدم نجاح أي برنامج للتنمية في المجتمعات المتخلفة . فأية مجهودات تبذل لتنمية هذه المجتمعات على أساس أفكار غريبة عنها سوف تؤدي إلى المزيد من التدهور الاقتصادي .

ويرجع بويك السبب الرئيسي لمشكلة البلدان المتخلفة إلى قادة المجتمعات المتخلفة وتبعيتهم للبلدان الغربية أو الشرقية وتأثرهم بالتنظيمات الغربية والشرقية لأسباب تاريخيـــة مثـــل الاســـتعمار أو لأسباب تعليمية أو حضارية ، ومن الواضح أن الثنائية الاجتماعية في بلاد المسلمين لم تظهر إلا بسبب اضمحلال الثقافة الإسلامية وانتشار التقليد الأعمى والمباهاة والتفاخر ، فالتضارب الـــذي يحصل بين الثقافة المحلية والثقافة المستوردة هو السبب الرئيسي في التخلف ، خاصة إذا حـــاول زعماء الدول النامية فرض الثقافة المستوردة [18]

نظرية هاجن (المجتمع القروي)

يرى هاجن أن هناك عدة دوافع تؤثر سلبيا في تصرفات أفراد المجتمع القروى وتعوقـــه عـــن تحقيق التنمية الاقتصادية ، من هذه الدوافع ، ارضاء الآخرين أو المجاملـــة ، والاعتمـــاد علـــى الآخرين والرغبة في عدم تحمل المسئولية (السلبية) ، والمحسوبية ، وعـــدم وضـــع الرجـــل المناسب في المكان المناسب ، وتضارب القوانين وما ينجم عنها من استغلال النفوذ والرشوة . فلكي تحدث التنمية لا بد من التخلص من هذه الأمراض الاجتماعية . [19]

وفي كتاب مايكل تودارو عن التنمية الاقتصادية في العالم الثالث عام 1994 [20]نجد تركيزا على معايير جديدة لا بد من تحقيقها لكي تحدث التنمية ، من أبرزها :

- زيادة الضروريات وتوزيعها بعدالة .
- رفع مستويات المعيشة بزيادة الدخل وإيجاد فرص العمل والتعليم .
- التحرر من العبودية للآخرين والحرية في الاختيار .

وفي تقرير اللجنة المنبثقة عن مشروع الأمم المتحدة الإنمائي أضيفت مؤشرات أخرى للتنمية تتمثل في :

- العدالة من خلال التكافؤ في فرص التعليم والعمل .
- الحرية السياسية ومدى المشاركة السياسية للأفراد .
- معدل التحضر (من خلال العلاقات الإنسانية).

وفي كتاب هنري برتون " البحث عن الرفاه" : عام 1997

وردت معايير ومؤشرات جديدة مثل الحصول على وقت كاف للراحة ، وأشـــكال مرضـــية لاستخدام هذا الوقت ، الرضا الوظيفي ، ظروف عمل جيدة ، حرية اختيار الوظـــائف وطـــرق المعيشة ، تقدير الذات واحترامها ،... التحرر من الظلم والاضطهاد والتحيز والأذى والاستغلال ،

الأمان من المضايقة والمحسوبية والاعتقال التعسفي ، الإصرار على حق الفرد في تأكيد ثقافته التقليدية وقيمه الدينية .. الخ

ويرى بروتون أن تراكم المعرفة وتطبيقها في المجالات التقنية والإدارية والتنظيمية تشكل جوهرا لعملية النمو وبالتالي جوهرا لرفاه الفرد .

وهو يرفض الوصفات والمعايير التي يقدمها البنك الدولي مثل زيادة الصادرات أو تخفيض سعر الصرف والخصخصة .. الخ كما أنه ناقد شديد للتركيز على السياحة ويفضل شيئا من الحماية الجمركية على المنتجات الوطنية .[21]

<u>وفي تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن الأمم المتحدة</u> [22]

نجد تركيزا شديدا على التنمية البشرية وذلك من خلال استخدام معايير جديدة تشتمل على عدد من المؤشرات : مثل

مقياس التنمية البشرية HDI : ويضم هذا المقياس أربعة محاور هي :

العمر المتوقع عند الميلاد، معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر التنمية الإنساني البديل AHDI ويضم ستة عناصر هي :

- العمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة في مجملها
- مقياس التحصيل العلمي
- مقياس الحرية : ويعبر عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية
- مقياس تمكين النوع : ويعبر عن مدى توصل النساء للقوة في المجتمع
- مقياسً عدد حواسيب الانترنت الاساسية للسكان
- انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون للفرد : ويعبر عن مستوى المساهمة في الإضرار بالبيئة على صعيد العالم .

تقرير التنمية الإنسانية عام 2003 :

ويرى التقرير أن المعرفة هي حجر الزاوية في التنمية الإنسانية ، إضافة إلى محور الحرية وتمكين النساء .[23] ويقصد بمصطلح تمكين النساء منع المرأة من كافة ظروف الاستغلال ، وتمكينها من التصويت والترشيح والحرية والمساواة مع الرجل .. الح

تقرير التنمية البشرية 2004 :

يركز تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية على الحريات الثقافية كمعيار للتنمية في المجتمعات المعاصرة ..

ويقصد التقرير بالحريات الثقافية توسيع دائرة خيارات الفرد وليس الإصرار على حفظ القيم والممارسات والتعصب الأعمى للتقاليد ، فالثقافة ليست مجموعة من القيم والممارسات الجامدة . ووفقا للتقرير فإن المؤشرات الدينية أو الهوية الدينية لا قيمة لها إحصائيا ، حيث يمكن أن يحدث النمو والتقدم الاقتصادي بغض النظر عن هذه المؤشرات ، فليس هناك ما يثبت وجود علاقة بين الهويات والتقدم الاقتصادي . بل إن التعددية والحرية الثقافية يمكن أن تكون مصدرا للحيوية الاقتصادية ، ومن الأمثلة الناجحة الولايات المتحدة وكندا . ويضيف التقرير بأنه يجب على جميع الدول حماية حقوق مواطنيها وضمان حرياتهم ، وأن لا يتعرض أي منهم للتمييز على خلفية دينية ، لا بد من ضمان حق الفرد في أن يغير دينه إن شاء ..

تقييم الاتجاهات والمعايير الحديثة للتنمية :

بالرغم من وجود عدد كبير من النظريات والأفكار التي تدعو إلى احترام الثقافة والقيم المحلية،مثل أفكار بويك وتودارو وبروتون وغيرهم ، فإن المسئولين وأصحاب القرار في المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، يحاولون تسويق نظرية التعددية الثقافية والانفلات من القيم والدين والعادات والتقاليد من أجل الانطلاق على طريق التنمية والتقدم [24] .. وهو ما رأيناه واضحا في تقرير التنمية البشرية عام 2004 .

وقد تم التركيز على هذه الأفكار بشكل كبير من خلال كتاب فوكوياما " نهاية التاريخ " حيث اعتبر القيم والثقافة والدين من العوامل المعيقة للتنمية ، كما اعتبر النظام الليبرالي الرأسمالي هو النظام الوحيد الحتمي الذي يصلح للبشرية ، ولا بد لجميع الدول أن تأخذ به إذا ما أرادت النجاة.[25]

وقد حاول عدد من الخبراء في المنظمات الدولية التركيز على المؤسسات وذلك من خلال مقالات عديدة نشرت في مجلة التمويل والتنمية ، وكذلك في التقرير السنوي الصادر عن البنك الدولي بعنوان تقرير عن التنمية في العالم [26]، حيث أكدوا على أن المؤسسات السليمة هي أساس عملية التنمية .. ومع ذلك فإنه لا يمكن فصل المؤسسات عن العوامل الثقافية ، فالثقافة هي العامل الأهم في كفاءة المؤسسات ، لأن المؤسسات يديرها الأشخاص أكثر مما تديرها اللوائح والقوانين [27]

ومما تقدم يمكن القول بأن مفهوم التنمية المعاصر يرتبط كثيرا بمصالح الدول المتقدمة وأغراضها السياسية ، ويبدو أن عصر العولمة وما فيه من هيمنة للشركات الكبرى المتعددة الجنسية يتطلب الانفلات من الثقافة والعقيدة والقيم ، حتى يسهل على الدول والشعوب الانقياد الأعمى لمتطلبات ومستلزمات أصحاب هذه الشركات العملاقة ..

إن المطلوب حاليا من الدول والشعوب أن تؤمن بعقيدة الاستهلاك وأن تطلق العنان لغرائزها لكي تنساق دون تفكير إلى مراعي قوى العولمة المتوحشة ..

وهذا ما ترفضه الأمة الكريمة التي تعتز بقرآنها وسنة نبيها وأمجادها وتاريخها ، ولذلك فإن للإسلام رؤية أخرى في موضوع التنمية ، وهو موضوع المبحث التالي .

المبحث الرابع : المنهج الإسلامي لتحقيق التنمية .

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : مفهوم التنمية الإسلامية :

المطلب الثاني : المعايير الإسلامية للتنمية :

المطلب الأول : مفهوم التنمية الإسلامية :

إن المفهوم الإسلامي للتنمية يستمد من القرآن الكريم وسنة النبي – صلى الله عليه وسلم – وهي تنمية مادية وروحية تركز على بناء الإنسان أولا قبل الجسور والمطارات ، كما تركز على الارتقاء بالنفس والروح وتحقيق الأمن النفسي قبل زيادة دخل الفرد [28] .

وقد حاول عدد من الباحثين المعاصرين في الاقتصاد الإسلامي وضع تعريف محدد للتنمية الإسلامية ، ومن أشهر هذه التعريفات ما يلي :

التنمية هي طلب عمارة الأرض لقوله تعالى " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " (هود ، 61) أو " التنمية هي القيام بالنشاط الإنتاجي في مناخ إسلامي يتوافر فيه الإيمان والتقوى " أو هي " تحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع " وكذلك " خلق المناخ المناسب لسيادة القيم الإسلامية في مجتمع يتمتع بالرغد المادي ... الخ .

وفي تعريف خامس " التنمية تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي الاجتماعي ، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية " [29]

إن التنمية الإسلامية لها معاييرها وضوابطها الخاصة ، فكما أنها لا تمانع من الأخذ بكل ما هو نافع مفيد من مناهج التنمية الغربية ، فإنها لا تنفك عن أصولها ومبادئها المستمدة من الكتاب والسنة .

وفي ظل قوله تعالى " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة " (الأنفال ، 60) يمكن القول بأن التنمية تتحقق عندما يأخذ المسلمون بأقصى أسباب القوة في كافة المجالات ، بما يحقــق لهــم الاكتفــاء الذاتي في الأساسيات، ويحفظ لهم العزة والكرامة ، وبما يمكنهم من تبليغ الرسالة والشهادة علــى الناس ، قال تعالى " وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا " (البقرة ، 143)

ولن يتحقق ذلك ما لم يلتزم المسلمون ويتمسكوا بالمعايير الإسلامية لتحقيق التنمية وهو ما سيتم توضيحه في المطلب التالي .

المطلب الثاني : المعايير الإسلامية للتنمية :

يمكن إجمال أهم الضوابط والمعايير الإسلامية التي لا بد منها لتحقيق التنمية فيما يلي :

1- الإيمان :

إن الإيمان بالله هو الدافع والحافز الأساسي لعملية التنمية والتقدم ، كما أنه المولد الرئيسي الدافع للعمل والعطاء والتضحية ولكافة القيم والمعاني النبيلة في هذه الحياة ، فالإيمان يجعل للحياة معنى وللوجود غاية .. وذهاب الإيمان معناه أن تكون الحياة بلا هدف ولا معنى " أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون " (المؤمنون ، 115) فالحياة ليست عبثا ، وإنما لها غايات عظيمــة ، أطلعنا الله – عز وجل – على بعضها في قوله تعالى " وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبــدون " (الذاريات ، 56) " وفي قوله " إني جاعل في الأرض خليفة " (البقرة ، 30) .

وبقدر وجود الإيمان في المجتمع يكون المجتمع حيا متقدما ، وبقدر ذهابه يكون المجتمع متخلفا ، ويمكن أن يتم اختيار مدى التزام الناس بالصلاة كمقياس للإيمان الذي يقود مسيرة التنمية.

إن الإيمان بالله يورث صاحبه طمأنينة ونورا ، قال تعالى " ومن يؤمن بالله يهد قلبه " (التغابن، 11) ، كما يورث صاحبه قناعة واستقامة ، قال تعالى " إن الذين قالوا ربنــا الله ثــم اســتقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون " (فصلت ، 30) .

وقد وردت آيات كثيرة تربط بين الإيمان والتقوى وبين كثرة الرزق والبركة على المســتوى الفردي والجماعي قال تعالى " ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه مــن حيــث لا يحتســب " (الطلاق ، 2) وقال تعالى " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركــات مــن الســماء والأرض " (الأعراف ، 96) وقال تعالى " وألو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم مــاء غــدقا " (الجن ، 16)

إن الإيمان بالله – عز وجل – وبأنه هو الرازق والمعطي والمحيي والمميت يورث المجتمع قناعة وقوة وطمأنينة .. فينصرف كل إلى عمله وهو آمن مطمئن إلى أن رزقه مضمون من الله ، وما عليه سوى القيام بعمله كما أمر الله ، وبما يتناسب مع طاقاته وقدراته التي منحه الله إياها ، دون عجز أو كسل أو تقاعس .

إن الإيمان بالله هو الدافع الأول للاستمرار في العمل والإنتاج والعطاء والتضحية ولولا الإيمان بالله لما وجد للحياة معنى أو قيمة .

إذا الإيمان ضاع فلا أمان ولا دنيا لمن لم يحي دينا

إن ثمرة الإيمان هي الثمرة الحقيقية التي يجنيها الإنسان في حياته ، والتي تتمثل في تحقق الرضا والطمأنينة والقناعة والأمن .

ومن جهة أخرى فقد اقترن الاستغفار بالإمداد بالرزق في كثير من الآيات القرآنية ، قال تعالى " فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا ، يرسل السماء عليكم مدرارا ، ويمددكم بأموال وبنين ، ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا " (نوح / 10– 12) وفي آية أخرى " وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعا حسنا إلى أجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله " (هود /3)

إن منهج الاستغفار والتوبة ، وشكر الله على نعمه ، وما يتبع ذلك من إقلاع عن المعاصي والتزام بالكتاب والسنة سوف يؤدي إلى التوافق والانسجام بين القوانين الفطرية والطبيعية وبالتالي سوف يتحقق وعد الله بزيادة الخير والبركة وتحقق التنمية المنشودة .

إن التنمية المستمدة من الإيمان والتقوى والاستغفار ، والمنضبطة بشرع الله وسنة نبيه ، سوف تؤدي إلى زيادة الطمأنينة والأمن كما ستؤدي إلى المزيد من التقدم والتفوق في كافة المجالات .[30]

2– الإنسانية :

إن التنمية الإسلامية أساسها وغايتها الإنسان ، فهي تقوم على الارتقاء بالإنسان روحيا ونفسيا كما تقوم بالارتقاء به ماديا وجسديا ، وهي تنطلق من تكريم الله – عز وجل – للإنسان كما في قوله تعالى " ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا " (الإسراء ، 70)

إن الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ، والإنسان المقهور المستغل لا يمكن أن يقوم بالتنمية ، فإذا لم يرفع هذا الظلم ، فإن التنمية لن تتحقق مهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة والتنوع والجودة .. ومن هنا فقد جاء الإسلام في البداية ليخرج الناس من عبودية

العباد وليرفع عنهم الاستغلال والظلم .. كما جاء لكي يرتقي بالإنسان ويكرمه ويرتفع به وبقدراته وطاقاته إلى مستوى يليق به وبكرامته وبكونه خليفة الله في أرضه . [31]

إن الإيمان وحده لا يكفي إذا لم يترافق مع العمل الجاد والدؤوب ، فلا بد من الأخذ بأسباب القوة من أجل النهوض والتقدم ، قال تعالى " خذوا ما آتيناكم بقوة " (البقرة ، 63) وفي آية أخـــرى " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة " (الأنفال ، 60) .

إن من أهم أسباب قوة الأمة النهوض بأبنائها والارتقاء بشبابها ، فبناء الإنسان الصالح القوي ، هو أساس انطلاقة التنمية الإسلامية .

وفي الوقت الحاضر تندرج دراسة هذا الموضوع تحت إطار التنمية الإنسانية أو تنمية الموارد البشرية ، ويقصدون بتنمية الموارد البشرية : تنمية مهارات ومعارف وقـــدرات أفـــراد الجـــنس البشري الذين يسهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما ، أو يمكنهم أن يسهموا فيها " .

وفي تعريف آخر " استخدام جهات التغذية وسائل وأساليب مناسبة ، لإدخـــال أغذيـــة مناســـبة لجوانب المورد البشري المختلفة ، لأجل زيادته نفعيا ، كما ونوعا لتحقيق أهداف المجتمع النهائية " [32]

وتعتبر أهداف المجتمع النهائية أهم عناصر تنمية الموارد البشرية ومن أهمها :

1 - تحقيق الهدف من وجود الإنسان ، وذلك بتوفير الصفات الضرورية في الموارد البشرية ومن أبرزها : (القوة والأمانة) من أجل القيام بالعبادة التي فرضها الله في قوله تعـــالى " ومـــا خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون " (الذاريات ،56) فالعبادة بمفهومها الشامل تعني: التوجـــه بكل أنماط سلوك الإنسان الداخلية والخارجية إلى الله ابتغاء مرضاته "

2 - إعمار الأرض بالخير :عملا بقوله تعالى " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " (هود ، 61) فإن مفهوم الإعمار يشتمل على : الإقبال على الخير بالارتقاء بالصالح كما ونوعا . كما يشمل الامتناع عن الشر : بعدم إفساد الصالح ، وعدم الارتقاء بالفاسد كما ونوعا .

3 - أداء الحقوق : تطبيقا لقوله تعالى " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها " (النســـاء ، 58) فإن الأمانات تشتمل على نوعين كما يقول ابن تيمية ، الولايات : وتشمل كل من يتولى عملا في المجتمع الإسلامي . الأموال : وتشمل كل من اؤتمن على مـــال أو أوكـــل إليـــه ، وبذلك تشمل الولايات والأموال كل أنواع الحقوق التي للبشر[33] .

إن تنمية الموارد البشرية في الإسلام هي أساس عملية التنمية وتحقيق الأمن ، ولـــذلك كـــان حرص النبي – صلى الله عليه وسلم – على التكوين في بداية بعثته ، واستغرقت عملية التكـــوين

والصقل والتهذيب ثلاثة عشر عاما ، بحيث تخرج من مدرسة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – جيل قرآني فريد يختلف كليا عن الأجيال السابقة .

إن هذا الجيل هو الذي واصل المسيرة بعد وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم – وتمكن من فتح العالم شرقا وغربا في فترة قياسية ، ونشر الإسلام في كافة ربوع الأرض المعروفة في ذلك الوقت .

إن بناء الأجيال هو الطريق الأول للتنمية ، فالسواعد القوية ، والقلوب المضيئة هي التي تنير الطريق للأمة من أجل النهوض والتقدم .

3- تحقيق الاكتفاء الذاتي :

التنمية الإسلامية تنمية ذاتية بمعنى أنها ليست مستوردة ، فهي تنبثق من قيم المسلمين وعاداتهم وتقاليدهم ، كما أنها تنطلق من الاعتماد على الذات ، فلا يصح أن يكون المسلمون تحت رحمة أعدائهم في أي ظرف من الظروف .

وقد نص معظم الفقهاء على ضرورة أن يقوم المسلمون بأنفسهم في كافة المجالات ، واعتبروا تعلم كل ما هو نافع وضروري للمسلمين فرض كفاية [34]، فالأمر خطير جدا إذا اعتمد المسلمون على أعدائهم في استيراد لقمة الخبز والدواء واللباس وكل المستلزمات الحياتية الضرورية والكمالية .

وقد أوجب الإسلام على المسلمين أن يحققوا الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات الأساسية خاصة الغذائية ، فمما لا شك فيه ولا خلاف حوله بين الفقهاء أن الأمة الإسلامية إذا كانت لا تنتج ما يكفيها من الغذاء بحيث يؤدي ذلك إلى أن يتحكم بها أعداؤها ، فإن الوصول إلى حالة الاكتفاء الذاتي يصبح فرضا على الأمة الإسلامية استنادا إلى عدد من القواعد الشرعية . مثل " ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " " إزالة المشقة والضرر أولى من جلب المنفعة والراحة " " يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام "

وقد وردت نصوص عديدة في القرآن والسنة تحث على تنمية الإنتاج الغذائي ، سواء من خلال زيادته والتوسع في عملية التنمية الزراعية ، أو من خلال المحافظة على الجودة والنوعية أو الحد من الإسراف والتبذير والترف والتبديد وكافة أشكال الهدر وسوء الاستخدام، وإن المجال لا يتسع هنا لإيراد هذه النصوص نظرا لكثرتها وتعددها .

ومن جهة أخرى فقد وردت أحاديث عديدة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بروايات عديدة تنص على أن " من أحيا أرضا ميتة فهي له " [35] ويتضح من هذه الأحاديث أن نظام

الإحياء من النظم الإسلامية الفريدة التي تكفل تحقيق الأمن الغذائي في المجتمع . وذلك بالقضـــاء على التصحر وزيادة الرقعة الزراعية .

ويتفق الفقهاء على مشروعية إحياء الموات بشكل عام ، ولكنهم يختلفون في اجراءات تطبيقه من حيث مدى ضرورة إذن الإمام ، وهل الإحياء تمليك مؤبد .. الخ

ومن النظم الإسلامية الفريدة التي لم تكن موجودة لدى النظم الوضعية نظام الوقــف ، فهــو نظام إسلامي متميز ، ويعرف الوقف بأنه حبس الأصل وتسبيل الثمــرة أو هــو حــبس العــين والتصدق بالمنفعة [36] ، وقد تميزت القرون الماضية بكثرة الأوقاف التنموية في جميع المجالات ، في الآبار والبساتين ودور العلم والمساجد والمستشفيات .. الخ

وتقدر بعض الدراسات أن ما يزيد على ثلث المشروعات العامة في الدولــة الإســلامية فــي العصور الزاهرة ، كانت من الأوقاف ، مما يعني أن هذا النظام كان يرفع عــن كاهــل الدولــة وميزانيتها عبئا كبيرا ، وذلك يدل دلالة بالغة على أهمية مشاركة المجتمع المحلي فــي عمليــة التنمية من خلال الوقف وغيره من الأنظمة الإسلامية المتميزة والتي تقوم على تحقيــق التكافــل الاجتماعي ، وتعتبر المسلمين كالجسد الواحد ، كما أخبر النبي – صلى الله عليه وسلم – ، ولعل مشكلة التفاوت الحاد في توزيع الدخل تعتبر من أخطر المشكلات التي تعانيها البشرية في العصر الحاضر ، حيث ينتشر التفاوت الحاد بين الأفراد والشعوب في مختلف الدول المتقدمــة والناميــة على السواء ، فيتحكم مجتمع الواحد في المئة بـــ 99% من الثروات والمــوارد ، بينمــا يعــيش 99% من البشر على 1% من الثروات والموارد ، ومما يؤكد هذه الحقيقــة أن 358 مليــارديرا يتملكون أكثر مما يمتلكه نصف سكان العالم ، ويزداد الأمر سوءا في البلــدان الناميــة والــدول الإسلامية بشكل خاص ..[37]

وإن هذا الأمر يتطلب إعادة إحياء التعاليم والفروض الإسلامية في نفوس المسلمين ، كالزكاة والوقف والصدقات والكفارات .. الخ من أجل إعادة تدوير رؤوس الأموال المكتنزة ، وبالتــالي زيادة عدالة التوزيع وتخفيف حدة التفاوت .. إن المعنى الذي قرره النبي صلى الله عليــه وســلم للمسلمين وأنهم كالجسد الواحد ، لا بد أن يعود إلى الحياة من جديد ، إذا مــا أراد المســلمون أن يعيشوا في أمن واستقرار وسلام .

4- الوحدة والتكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي بين المسلمين أو الاتحاد الاقتصادي الإسلامي من أبرز الأهــداف والغايات التي يقوم عليها النظام الإسلامي ، فلا يمكن تصور التطبيق الصحيح للإســلام دون أن

يكون المسلمون أمة واحدة ، كالبنيان المرصوص ، وكالجسد الواحد كما أخبر النبـــي صـــلى الله عليه وسلم ، فالإسلام كل لا يتجزأ ، كما أن الأمة الإسلامية كل لا تتجزأ ، وذلك لأن هذه التجزئة تتعارض مع الأصول الإسلامية التي تقول " إنما المؤمنون أخوة " ومع المقاصد الشرعية التـــي تقوم على التراحم والتكافل وتحقيق العدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وتنهى عن الفحشاء والمنكر والبغي ..

ولذلك فإن المسلمين اليوم مطالبون قبل أي شيء بالسعي من أجل تحقيق الوحدة الإسلامية ، فإذا كان ذلك غير ممكن في الوقت الحاضر ، فإن السعي نحو تحقيق الوحدة الاقتصـــادية والتكامـــل الاقتصادي يعتبر خطوة أساسية على طريق الوحدة الإسلامية .

إن التنمية الاقتصادية لا يتصور تحقيقها بالكامل ، لقطر إسلامي واحـــد ، مـــع بقـــاء الأقطـــار الإسلامية الأخرى متخلفة ، وإذا ما أراد المسلمون تحقيق التنمية ، فينبغي أن تكون تنمية شـــاملة لجميع الدول الإسلامية ، فالمسلمون كالجسد الواحد ، ولا يتصور أن يتعهد المرء يـــده اليمنـــى بالرعاية دون اليد اليسرى ، أو يعتني بسلامة رأسه دون سلامة أطرافه .

وبناء على ذلك فلا بد من بناء وتقوية الأنشطة الاقتصادية التي تنتج الضرورات الأساسية فـــي كل بلد إسلامي ، لأن هذه الأنشطة هي الدعامة الأساسية للاستقلال الاقتصادي ، ومن ثم تشجيع حركة العمل ورأس المال بين الدول الإسلامية لأجل تنمية المشاريع المشتركة .. وتبقى التفاصيل الخاصة بصيغ التمويل والاستثمار المشترك خاضعة للاتفاق والمسلمون عند شروطهم .

لقد كان التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية في العصور الأولى أمرا بديهيا في ظل مفهوم الأمة الواحدة " وإن هذه أمتكم أمة واحدة " فلماذا لا تعود هذه المعاني إلى الحياة من جديد .

المبحث الخامس : نماذج إسلامية للتنمية :

في هذا المبحث نعرض لنموذجين أحدهما نظري وهو نموذج التنمية عند ابن خلدون من خلال كتابه المقدمة ، والآخر عملي تطبيقي معاصر هو النموذج الماليزي في التنمية وذلك للتأكيد على أن للإسلام رؤية مستقلة في موضوع التنمية ، وسوف يكون ذلك في المطلبين التاليين :-

المطلب الأول : نموذج ابن خلدون في التنمية :

المطلب الثاني : النموذج الماليزي في التنمية :

<u>المطلب الأول : نموذج ابن خلدون في التنمية :</u>

في ظل قوله صلى الله عليه وسلم " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما ، كتاب الله وسنة نبيه " [38]يمكن اشتقاق قاعدة عامة في التنمية والتخلف ، فالضلال الذي أشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم ليس ضلال هداية فحسب ، وإنما هي ضلالة علمية تقنية اقتصادية سياسية عسكرية وفي كافة المجالات ، فالتمسك بكتاب الله وسنة رسوله يعصم الأمة من التخلف الاقتصادي والعلمي والتقني ويقودها إلى التقدم والاستقرار والتنمية ..

وقد أشار د/ محمد عمر شابرا [39]إلى النموذج الخلدوني في التنمية باشتقاقه من رسالة موجهة للملك ، جاء فيها " **الملك لا يتم عزه إلا بالشريعة ، والقيام لله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيه ولا قوام للشريعة إلا بالملك ، ولا عز للملك إلا بالرجال ولا قوام للرجال إلا بالمال ولا سبيل للمال إلا بالعمارة ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرب وجعل له قيما وهو الملك .. فهذه ثمان كلمات حكيمة سياسية** ، ارتبط بعضها ببعض وارتدت أعجازها إلى صدورها ، واتصلت في دائرة لا يتعين طرفاها "

وقد عبر د/ شابرا عن تحليل ابن خلدون في صورة علاقة دالية هي :_

ح = د (ش ، ع ، ث ، ن ، م)

حيث ح هي الحكومة أو الملك ، ش الشريعة ، ع الشعب أو المجتمع ، ث الثروة أو الموارد ، ن النمو الاقتصادي ، م المساواة والعدل .. فالسلطة أو الحكومة من أجل بقائها واستمرارها يجب أن تؤمن رفاه الشعب ع بتقديم بيئة ملائمة لتحقيق النمو ن ، وكذلك العدل م ، من خلال تطبيق الشريعة ش ، والتوزيع العادل للثروة ث . فالحكومة متغير تابع لبقية المتغيرات ، كما يمكن أن يكون كل متغير من المتغيرات المستقلة متغيرا تابعا لبقية المتغيرات .

وقد عبر شابرا عن المتغيرات السابقة برسم على شكل نجمة خماسية على رأس كل زاوية يقع أحد المتغيرات ، وقد جعل متغيرين هما النمو (ن) والعدل والمساواة (م) على زاوية واحدة .. وذلك لشدة تلازمهما ، وقوة ترابطهما ، ووصل خطوطا بين كل زاوية والزوايا الأخرى إشارة إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين كل متغير وبقية المتغيرات ..

إن هذا النموذج الخلدوني يعد بحثا تحليليا متقدما ، سابقا لعصره ، وبالرغم من مرور أكثر من ستمائة عام على هذا النموذج فإنه لا يزال صالحا لعصرنا مع اختلاف الزمان والمكان والعوامل والظروف المحيطة .. فهذا النموذج يجمع العوامل المادية والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي (ث) مع العوامل القيمية (م) العدل والمساواة مع النمو والرفاه (ن) ، فلا نمو أو تقدم دون عدل،

وكل ذلك يقوم على أسس عقدية شرعية ، مستمدة من منهج الله الـذي وضـعه للبشـر (ش) ، مدعومة بقوة السلطان والدولة (ح) .

حيث لا يصلح الناس ولا تقوم المجتمعات دون دولة أو حكومـة ، فالدولـة ضـرورة دينيـة ودنيوية، فهي ضرورة دينية لأن الفروض والأحكام الشرعية لا يمكن تطبيقها دون دولة ، وهـي ضرورة دنيوية لأن حفظ حقوق الناس وقيامهم بالواجبات المكلفين بها لا بد له من الدولة .

المطلب الثاني : النموذج الماليزي في التنمية :

اعتمدت ماليزيا في خطتها التنموية على القيم الثقافية والدينية من جهة ، ومن جهة أخرى اعتمدت خططا تنموية اقتصادية متقدمة ، أما عن القيم الثقافية فقد كانت أكثر فعالية ونجاحا من القـوانين في مكافحة الفساد .. وبالرغم من التعددية الثقافية والدينية فقد ساهمت الثقافـة الإسـلامية عنـد المسلمين وهم الغالبية ، والكونفوشوسية عند الصينيين في إيجاد قيم تنموية عملت على تحقيـق التطور والنهضة الاقتصادية من أهمها [40] :-

- الاعتماد على الذات : وفرت سياسة الاعتماد على الذات دافعا قويا لحيازة التقنية والأفكـار الناجحة من التجارب الأخرى ، وقد شجعت الحكومة الاستثمارات الأجنبية بدلا من الاعتماد على المعونات الاقتصادية كما هو الحال في الكثير من الدول العربية .
- المحاكاة المبصرة : اتبعت ماليزيا استراتيجية " النظر شرقا" ومضمونها الاستفادة من التجربة اليابانية ، وتقليد الجوانب الناجحة تقليدا مبصرا مثل الاتجاه التصديري أي تصدير المنتجـات للخارج والاستثمار في التنمية البشرية والنظم الإدارية المحكمة .
- الموضوعية السياسية والتصحيح : تميز الزعماء والمسئولون فـي ماليزيـا بالموضـوعية السياسية التي تعني أن الفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية أو تنفيذ السياسات المعلنة يقابله اعتراف صريح بالخطأ والبحث عن بدائل للحل .
- البساطة وعدم الإسراف : يقوم المنهج الحياتي الماليزي على البساطة وعدم الإسراف فـي المعيشة .
- احترام الكبير وتقديره : المشهور في شرق آسيا وماليزيا بشـكل خـاص احتـرام الكبيـر وتقديره، وقد انعكست هذه القيمة على التعامل مع السلطة والحكومة .

- الأسرة المستقرة : بالرغم من الحداثة والمعاصرة فإن دور الأسرة لا زال يعمل على تحقيق الاستقرار والتقدم ، فهناك تضامن وتكامل ما بين الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة وأماكن العبادة (مسجد – معبد) في تنمية المجتمع والنهوض به .
- التسامح والوئام العرقي : هناك وئام كبير بين الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي (الملاويون وهم السكان الأصليون ويشكلون 58% ومعظمهم مسلمون ، الصينيون 32% ويدينون بالبوذية ، والباقي من الأصول الهندية غالبا الذين يدينون بالهندوسية [41]) ويعيش المسلمون في ماليزيا في ظل سياسة التعايش مع الآخر .. واحترام الآخرين ودياناتهم .. في ظل الوحدة الوطنية والأهداف القومية التي تجمع بين فئات الشعب المختلفة . وقد ساهم الإسلام مساهمة كبيرة في توسيع دائرة التسامح والتفاعل انطلاقا من التعاليم الإسلامية .
- تقديس المهنة والعمل الاقتصادي بحيث يقوم على التفوق .
- بناء العلاقات الاقتصادية على تقدير الجهود الإنسانية وتقليل عدم المساواة والتخلص من الأنانية والطمع والعجب بالنفس .
- اتخاذ القرار بصورة جماعية .
- التوظيف مدى الحياة للعاملين خاصة في الدوائر الحكومية مما يزيد من التفاعل مع الوظيفة ويزيد من الإبداع .
- استمرار التعليم والتدريب في كافة المراحل .
- الإدارة الأبوية : بانتشار التعامل الأبوي للمدير مع عماله وموظفيه .

أما عن الخطط الاقتصادية فقد اعتمدت ماليزيا ما يسمى بنظرية الأوز الطائر flying Geese والتي ترجع إلى الاقتصادي الياباني أكاماتسو في عام 1937 ، وتشرح النظرية عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بطيران أسراب الأوز ، حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان يليها السرب الأول كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة ثم السرب الثاني ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا ثم السرب الثالث كمبوديا وفيتنام . ويتأثر كل سرب بالسرب السابق له ، فاليابان بدأت بصناعة النسيج ثم تحولت إلى صناعات جديدة كالسيارات والإلكترونيات ، فانتقلت صناعة النسيج إلى السرب الأول والذي استفاد من تقنية اليابان ونمط تطورها ، ثم استطاع السرب الأول التحول إلى صناعات جديدة فانتقلت صناعة النسيج إلى السرب الثاني وهكذا .. كما وضعت ماليزيا لنفسها خطة أطلق عليها 2020 وذلك من أجل الوصول إلى التصنيع والدولة الصناعية الكبرى في عام 2020 م .

وقد رفض محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق خطط وبرامج الإصلاح التي فرضـــها صندوق النقد الدولي ، ووضع إجراءات مشددة في وجه المضاربين الدوليين ، واتخذ اجــراءات كاسحة لخروج العملات الصعبة ، ووضع ملامح خططه الاقتصادية المعتمدة على الــذات فـــي كتابه " آسيا التي تستطيع أن تقول لا "[42]

وفي مؤتمر صحفي عقب محاضرة ألقاها بجامعة القاهرة الخميس 10-3-2004 قال محاضـــير محمد أن بقاءه في السلطة أكثر من 20 عاما فترة كافية لأداء "رسالته"، وقال إن آية "اقــرأ" أول آية للقرآن الكريم نزلت على الرسول صلي الله عليه وسلم هي سر نجاح ماليزيا في إشارة إلـــى اهتمامها بالتعليم.. فماليزيا لم تحقق معجزة بل طبقت ما طالبنا به القرآن الكريم في أول آية نزلت على الرسول الكريم وتقول (اقرأ)؛ فأولينا التعليم كل جهدنا ووفرناه لكل فئات المواطنين بسهولة، فرفعنا من شأن الإنسان الماليزي فعرف قيمة العمل والإنتاج وباقي القيم الإنسانية الأخرى، ثـــم كان التعليم مدخلنا لتحقيق التنمية الشاملة التي لم نعتمد فيها على مجال واحد بـــل شـــملت كـــل المجالات من الزراعة حتى الصناعة، والتجارة أيضا[43]

<u>الخاتمة :</u>

في ختام هذا البحث نوجز أبرز النتائج فيما يلي :

1 - إن التنمية الإسلامية هي التنمية المستمدة من كتاب الله وسنة نبيـــه، والتـــي تكفـــل للأمـــة الإسلامية القوة والعزة والكرامة والكفاية الذاتية في كافة المجالات ، وليست التنمية التي تقوم على أساس التبعية الاقتصادية والقروض الدولية .

2 - يركز المنهج الإسلامي في التنمية على الجانب الروحي والإنساني قبل تركيزه على الجانب المادي ، ومن هنا فإن مجتمع النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – كان من أكثر المجتمعات تقدما ، بالرغم من انخفاض وتراجع مؤشرات التنمية المادية .

3 - إن التنمية الإسلامية تنبثق من مبادئ وقيم ربانية مثل الاستخلاف ، وبالتالي فهـــي تنميـــة ربانية مرتبطة بطاعة الله وتحقيق العبودية له وحده ،وتحقيق مهام الخلافة على هذه الأرض.

4 - تعتبر التنمية الإنسانية هي الأساس في عملية التنمية الشاملة من أجل الوصول إلى الأمـــن الشامل ، فبناء الإنسان وتزويده بالأغذية النفسية والعقلية والروحية والمهـــارات المناســـبة ، يمنحه الاتزان والاستقرار الذي يولد فيه الطاقات من أجل البناء والتقدم .

5 - من أبرز أولويات التنمية في الإسلام تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية خاصة الغذاء، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والذي يعتبر الخطوة الأولى لتحقيق الأمن بمفهومه الشـــامل ،

ولا يتحقق ذلك ما لم توجد تنمية شاملة متوازنة على مستوى الأمة الإسلامية وعلاقات هادئة مع جميع الدول الأخرى .

6 - إن مفهوم التنمية في الإسلام يصعب تحقيقه على المستوى القطري أو الجزئي ، وإنما يمكن أن يتم ذلك في إطار الأمة الواحدة ، وبالتالي لا بد من تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التنمية الشاملة .

التوصيات :

1 - يجب على حكومات الدول الإسلامية العمل على التخلص التدريجي من كافة أشكال التبعية الاقتصادية ، وذلك بتعزيز الاعتماد على الذات ، وزيادة التجارة والتعاون والتضامن بين الدول الإسلامية .

2 - ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية والوصول إلى سوق إسلامية مشتركة خاصة في ظل تحديات العولمة التي تواجه كافة دول العالم .

3 - اتباع منهج الاستغفار والإقلاع عن المعاصي والتخلص من كافة أشكال التبعية والولاء لغير الله .

4 - الارتقاء بالموارد البشرية ماديا ومعنويا من خلال التعليم وإيجاد فرص العمل وضمان الحريات وحفظ كرامة الإنسان .

5 - تحقيق العدالة في توزيع الثروات والتخفيف من حدة التفاوت بين الناس بتطبيق فريضة الزكاة وغيرها من الفروض الشرعية التي تقلل من أعداد المترفين والمحرومين على السواء.

6 - اتباع أحدث الوسائل العلمية لزيادة الإنتاج من الطيبات والتقليل من الخبائث .

7 - ضرورة الاقتداء بالمنهج الإسلامي في التنمية سواء بمنهج النبي صلى الله عليه وسلم ، أو المنهج الإسلامي كما أوضحه المفكرون المسلمون مثل ابن خلدون ، أو المنهج الذي اتبعته بعض الدول الإسلامية الناجحة في العصر الحاضر مثل ماليزيا .

الهوامش

---

[1] مسلم بشرح النووي ، : المطبعة المصرية بالأزهر ، القاهرة ، 1349ه 116/15

[2] الجوهري ، اسماعيل : الصحاح ، ، طبعة الشربتلي ، مكة المكرمة ، 1982 ، 2516/6

[3] عبده ، جمال : دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية ، دار الفرقان ، عمان ، ،1984، 41 ، أفاد الباحث بأنه قام بتتبع كلمة التنمية في القرآن الكريم ولم يجد لها مكانا ، ولكنه وجد لها أحد عشر مرادفا منها الإعمار ، والتكثير ، والإنبات ،.. وهذا لا يعني أن مصطلح التنمية مرفوض إسلاميا فالعبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني .

4 يعقد بعض الاقتصاديين مقارنة بين مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فبينما يتشابهان في ضرورة زيادة دخل الفرد والتقدم التكنولوجي نحد أن النمو الاقتصادي يجيب على سؤال: كيف نرفع مستوى المعيشة؟ how to increase the standard of living ، بينما تجيب التنمية الاقتصادية على سؤال : كيف نعمل على إزالة الفقر وحل المشكلات الاقتصادية ؟ How to remove poverty and solve the economical problems انظر Todaro, Michael.P: Economic Development, Longman publishing, NewYork,1994

5 عفر، محمد : التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي ، دار المجمع العلمي ، جدة ، 1980 ، ص 27.

[6] يسري ،عبد الرحمن : التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1981 ، ص 96 .

[7] مايير و جيرالد ، بولوين : التنمية الاقتصادية ، ترجمة يوسف الصائغ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1964 ، ص18.

[8] مجيد ، هلال إدريس : مقدمة في التنمية والتخطيط ، معهد الإدارة ، الرصافة ، 1986، 81-82

[9] الرومي ،علي : التحولات في نظريات التنمية ، مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، الرياض ، 2001، ص 3 .

[10] بشير ، محمد شريف ، نظرات جديدة في التنمية الاقتصادية ، مجلة قضايا دولية ، إسلام أباد ، عدد 222 ، 1994 ، ص 18-19

[11] أحمد أبو زيد ، www.balagh.com

[12] شتا ، السيد علي : البناء الثقافي للمجتمع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1995 ، 10

13 يسري ، عبد الرحمن : دراسات في التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1973 ، عفر ، محمد عبد المنعم ، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي ،1980

[14] يسري ، عبد الرحمن ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ، ص 96

[15] يسري ، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي ،دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 2000 ص 106

[16] يشير تقرير البنك الدولي 2002 إلى أن حجم الدين الخارجي للدول الإسلامية التي توفرت عنها إحصاءات يزيد عن (452741) مليون دولار عام 1999م ، تشكل نسبة 17% من حجم الناتج القومي لهذه الدول والبالغ (2658000) مليون دولار ، وهذا يعني أن قرابة خمس الناتج القومي للدول الإسلامية لا بد أن يذهب لصالح الدائنين ، وهذا الرقم يتزايد باستمرار نظرا لمضاعفة الديون بسبب الفوائد المركبة عليها . الأمر الذي يحول دون تمكن هذه الدول من القيام بواجباتها ، ويجعلها تتفرغ في معظم أنشطتها لجدولة الديون ، وسداد فوائد الديون ، ومحاولة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ، من أجل الحصول على مزيد من الديون . انظر: البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم 2003، 238-239

17 جريدة الدستور الأردنية ، تاريخ 2005/4/13

[18] يسري ،التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ص 19

[19] نفس المصدر ص 19-20

[20] Todaro ,1994,p18-19

[21] بني هاني ، عبد الرزاق " عرض ومراجعة كتاب " في البحث عن الرفاه" لهنري بروتون ..مجلـة أبحـاث اليرموك مجلد 16 ، عدد3 ، 2000 ، 183–186

[22] http://www.alrashad.org/issues/14/14-Taqrir.htm

[23] تقرير التنمية الإنسانية ، 2003، 1

[24] تركز بعص المنظمات والمؤتمرات الخاصة بالمرأة مثل مؤتمر بكين 1995 ومؤتمر بكين + 10 والذي انعقد في نيويورك 2005 ، على موضوعات المساواة في الحقوق ومنها الميراث والمساواة في النوع " الجنـدر " فـلا تمايز بين الأب والأم على أساس النوع ، والمثلية الجنسية ، والحرية الجنسية وتوفير الجنس الآمـن للمراهقـات وحماية الأمهات العازبات .. ويخشى أن تتحول هذه الموضوعات إلى مؤشرات ومعايير للتنمية .

25 فوكوياما ،فرانسيس : نهاية التاريخ والإنسان الأخير ، تقديم مطاع الصفدي ، ترجمة فؤاد شاهين وآخرون، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، 1993 ص29

26 مجلة التمويل والتنمية يونيو 2003 ،ص 21–43 ، وكذلك تقرير عن التنميـة فـي العـالم 2002 " بنـاء المؤسسات من أجل الأسواق " ص 5–9

27 فان دير فايرن ، التمويل والتنمية ، 2004 ، 2

28 يسري ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص 8–9 ، عفر، محمد : التخطيط والتنمية في الإسـلام ، دار البيان العربي ، جدة ، 1985 ص 124

[29] يسري ، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي ، ص125–127

[30] يسري ،التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، 7–9

[31] الغزالي ،عبد الحميد: الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، 1994 ، 43–44

32 عبده ، جمال : دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، 1984 ، 41–48

33 ابن تيمية ،الحسبة في الإسلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د ت ، 19

34 نفس المصدر ص 19

35 البخاري :محمد بن اسماعيل : صحيح البخاري ، كتاب الحرث والمزارعة ، باب من أحيا أرضا مواتا ، دار ابن كثير ، بيروت ، 1987 ، 823/2

36 ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد ، المغني ، دار الفكر ، بيروت ، 1405 . 1405هـ ، 348/5

37 هانز مارتين وشومان بيتر : فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس علي ، مراجعة وتقديم : رمزي زكي ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة ، 1998 ، ص 12–13 .

38 الإمام مالك : الموطأ ، كتاب الجامع ، النهي عن القول بالقدر ، رقم الحديث 1325 ، دار إحياء التـراث ، مصر ، 899/2 .

39 شابرا : محمد عمر : مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، عمان ، دار الفكر ، دمشق ، 2004 ، 190-106 .

40 بشير ، محمد شريف : التنمية والقيم الثقافية ، تجربة التنمية الماليزية ، مؤتمر الأمة وأزمة الثقافة والتنمية ، جامعة القاهرة ، 2004 ، 1-10

41 أوانج ، محمد صبري : الخصخصة (تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية) عمان ، دار النفائس ، 2000 ، ص 84 .

42 زلوم ، عبد الحي : نذر العولمة ، بيروت ، المؤسسة العربية للنشر ، 1999 ، 43-44 .

43 http://www.islam-online.net/Arabic/news/2005-03/11/article03.shtml

Key words : Development, Islamic View, development theories, Islamic Models

ABSTRACT

This study aims to reveal the development concept from all dimensions, and to elucidate the relation between this concept and achieving progress and stability for the entire Muslim world.

The study assumed that the development concept which belongs to the culture of the nation and its heritage will lead the nation to progress and welfare in all aspects of life.

To achieve the goals of this study, the development concept have been tested through the classic and neoclassic school of economy. The theories of economic development have been studied through the values and cultural standards of the Muslim world.

The paper concludes that development concept can not be separated from the Islamic values and culture of the Muslim societies, thus it is useless for the Muslims to import non-Islamic development theories.